

Distr.  
GENERAL

A/54/269  
20 August 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال المؤقت\*

### التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة .....
٣	٢ - ١٢	ثانيا - الأداء الاقتصادي والتطورات المتعلقة بالسياسات في أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة .....
٦	١٣ - ٣٥	ثالثا - الترتيبات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه .....
٦	١٤ - ١٥	ألف - المتابعة على الصعيد الوطني .....
٦	١٦ - ٢٣	باء - المتابعة على الصعيد الإقليمي .....
٩	٢٤ - ٢٨	جيم - المتابعة على الصعيد العالمي .....
١٠	٢٩ - ٣٥	دال - إجراءات المتابعة الأخرى .....

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها .....
١٢	٦٦ - ٣٦	
		ألف - الأمم المتحدة .....
١٢	٣٩ - ٣٧	
		باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة .....
١٣	٦٦ - ٤٠	
		خامساً - تدابير الدعم الدولي .....
٢٢	٨٠ - ٦٧	
		ألف - الموارد الخارجية .....
٢٢	٧١ - ٦٧	
		باء - الدين الخارجي وتخفيف عبء الدين .....
٢٤	٧٦ - ٧٢	
		جيم - التجارة الخارجية .....
٢٥	٨٠ - ٧٧	
		سادساً - الاستنتاجات والتوصيات .....
٢٧	٨٧ - ٨١	

### أولا - مقدمة

١ - تم إعداد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً، على أساس مستمر، عن تنفيذ أحكام برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١)</sup>. وهو يكمل التقرير الأخير (A/52/279) المقدم إلى الجمعية العامة. ويستهدف هذا التقرير تقديم آخر المعلومات عن تنفيذ برنامج العمل. والفرع ثانياً أدناه يقدم لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة، والسياسات والتدابير التي اعتمدها والتي تتمشى مع توصيات برنامج العمل وتوصيات استعراض منتصف المدة الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل<sup>(٢)</sup> الذي أجري في عام ١٩٩٥. ويستعرض الفرع ثالثاً الترتيبات العامة المتخذة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويصف الفرع رابعاً التدابير التي اتخذتها الهيئات والمنظمات والأجهزة في منظومة الأمم المتحدة؛ ويقدم الفرع خامساً المعلومات المتاحة عن تدابير الدعم الدولية في ميادين الموارد الخارجية، والديون، والتجارة. وترد النتائج والتوصيات في الفرع سادساً.

### ثانياً - الأداء الاقتصادي والتطورات المتعلقة بالسياسات

#### في أقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة

٢ - استمرت طوال التسعينات إصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها أغلبية أقل البلدان نمواً في الثمانينات. وساهمت هذه الإصلاحات بصفة عامة في تحقيق نتائج ملموسة وزيادة معدلات النمو في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى تدابير التقشف القاسية اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات، تعين على اقتصادات أقل البلدان نمواً أن تثبت في مواجهة تدني تدفقات المعونة، وضخامة عبء الديون، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وباستثناء أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وسيراليون وهايتي، سجلت جميع البلدان، التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً والتي يوجد بشأنها بيانات، نمواً إيجابياً في المتوسط من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، وإن كان هناك تفاوت كبير في أدائها فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوية خلال هذه الفترة. وكان متوسط معدل النمو السنوي لأقل البلدان نمواً كمجموعة ٣,١ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. أما متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكان ٠,٥ في المائة مقابل ٢,٩ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠.

٣ - وتشير البيانات الأولية المتاحة عن ٤٣ من أقل البلدان نمواً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بالعام الذي قبله. وكان معدلاً النمو المناظرين في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٥، ٥,١ في المائة و ٦,٢ في المائة، على التوالي. وتناقص معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ فوصل إلى ٢,١ في المائة مقابل ٣,٦ في المائة و ٢,٥ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٥، على التوالي. وحقق عشرون بلداً من أقل البلدان نمواً معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي نسبته ٥ في المائة أو أكثر في عام ١٩٩٧ علماً بأن ثلاثة بلدان (رواندا وغينيا الاستوائية وموزمبيق) سجلت معدلات

لنمو في نطاق الرقمين. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبلدين من أقل البلدان نموا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون) سالبا.

٤ - ووفقا لما أفادت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تواصل نمو أقل البلدان نموا في أفريقيا كمجموعة. وتشير البيانات الأولية لعام ١٩٩٨ إلى أن هذه البلدان تمكنت من زيادة معدل نموها إلى ٤,١ في المائة مقابل ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وحافظت غينيا الاستوائية على معدل نموها المؤلف من رقمين وإن كان مستوى هذا النمو أقل من مستواه في السنة السابقة، بينما تجاوز مستوى النمو في بنن وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وتوغو والسودان مستواه في السنوات السابقة.

٥ - وظل الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في آسيا متقلبا في عام ١٩٩٨، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى الأثر المتفاوت للأزمة المالية الآسيوية على أقل البلدان نموا في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. واتضح أن بلدان جنوب آسيا، ذات العملات المحلية غير القابلة للتحويل مع قلة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية الواردة إليها نسبيا كانت أقل عرضة لآثار الأزمة. وباستثناء نيبال، يقدر أن هذه البلدان سجلت في المتوسط معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يجاوز ٥ في المائة في عام ١٩٩٨. ومن ناحية أخرى، تباطأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين بلدان المنطقة، وهي الاستثمارات التي تعتمد عليها أقل البلدان نموا في جنوب شرق آسيا اعتمادا كبيرا، لأن المستثمرين من تايلند وسنغافورة وماليزيا أخروا أو ألغوا مشاريعهم، فأثر ذلك تأثيرا ضارا على نمو أقل البلدان نموا في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٦ - واختلف الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في جزر المحيط الهادئ باختلاف البلدان. فكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لساموا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة، ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو أفضل أداء بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. ويعزى هذا الأداء الجيد نسبيا إلى حد كبير إلى الجهود المبذولة للتنوع في مجالي التوسع في إنتاج السمك ولب جوز الهند المجفف، وفي الصناعة التي تستند بصفة رئيسية إلى منتجات جوز الهند. أما وضع جزر سليمان فهو عكس ذلك، إذ أن صادراتها الحراجية تضررت بالأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، وتم تخفيض نفقاتها العامة بشكل جذري لتصحيح العجز المالي. ونتيجة لهذه التطورات، انعكس الاقتصاد في عام ١٩٩٨، وتقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر بنسبة ٢,٨ في المائة.

٧ - ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هايتي في عام ١٩٩٨ بنسبة ٤ في المائة تقريبا مقابل ١,١ في المائة في عام ١٩٩٧، بينما انخفض التضخم إلى ٨,٥ في المائة بعد أن قارب ٢١ في المائة في السنة السابقة. ونظرا إلى أن الزراعة تشكل ثلث مجموع الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر منه بقليل، فإن من المرجح أن تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي قد تعزز بزيادة غلة محاصيل الأرز بنسبة ٦٠ في المائة وبالانتعاش في قطاع الصناعة التحويلية، الذي بدأ في عام ١٩٩٤. غير أن إعصار جورج في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ سبب ضررا هائلا لاقتصاد الجزيرة، لا سيما للقطاع الزراعي وهياكل النقل الأساسية، غير أنه يتوقع أن يصبح التأثير الكامل للضرر محسوسا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٨ - وستتأثر احتمالات تقدم أقل البلدان نمواً على المدى القصير بعوامل مثل مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، ومدى فعالية تدابير تخفيف عبء الديون، وتطور الحل النهائي للأزمة الآسيوية. وستؤثر الأزمة بصفة خاصة على مجالات مثل تدفق الموارد، لا سيما تدفق رؤوس الأموال الخاصة، وأسعار السلع الأساسية غير الوقودية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وصلات آسيا التجارية والاستثمارية الناشئة، لا سيما مع أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

٩ - وكان الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة إيجابياً ولكنه كان ضعيفاً مقارنة بأدائها في منتصف التسعينات. وقد تأثر هذا الأداء بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، لا سيما التدهور المالي في آسيا، وما صاحبه من أزمات اقتصادية، مما أدى إلى انهيار أسعار السلع الأساسية. كما أن الآثار الناجمة عن الأحوال الجوية السيئة، لا سيما إعصار النينيو، الذي خفض الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٧، قد استمرت في عام ١٩٩٨.

١٠ - وكان التقدم محدود جداً في مجال تنويع التجارة. وظلت معظم أقل البلدان نمواً تعتمد على السلع الأساسية، وازداد تركيز الصادرات خلال عقد التسعينات وحتى منتصفه، في عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً مما مجموعه ٢٢ بلداً يوجد بشأنها بيانات. وكان مدى تنوع الصادرات بالنسبة للبلدان الـ ١٢ المتبقية محدوداً أيضاً، وصاحبه توسع في قدرة العرض في مجالات الصناعة التحويلية التصنيع والصناعات الأخرى في بلدين فقط من أقل البلدان نمواً، هما أوغندا وفانواتو. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات في السنوات الأخيرة، لم تتغير الحالة على الأرجح تغيراً كبيراً. وعلى المستوى العام، أصبحت مجموعة أقل البلدان نمواً أكثر تهمشاً في الاقتصاد العالمي، لا سيما من حيث حصتها من الصادرات والواردات في العالم.

١١ - ونظراً للأداء الاقتصادي الضعيف في أقل البلدان نمواً خلال الجزء الأول من التسعينات، لا يُستغرب أنه تعذر تجنب انخفاض مستوى الرفاه البشري في جميع هذه البلدان تقريباً. وفي عام ١٩٩٣، صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٢ بلداً من أقل البلدان نمواً في الفئة الدنيا من حيث التنمية البشرية<sup>(٣)</sup>. وبعد خمس سنوات، انخفض عدد أقل البلدان نمواً في هذه الفئة إلى ٣٥، غير أنه ازدادت نسبة أقل البلدان نمواً في الفئة الدنيا للتنمية البشرية فشكّلت أربع أخماس تلك الفئة في عام ١٩٩٨ مقابل ثلثها في عام ١٩٩٣.

١٢ - وإن ضعف الأداء الاقتصادي خلال السنتين الماضيتين، الناجم عن جملة أمور منها الظروف المناخية غير المواتية، وتدني أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى ازدياد التحدي الذي تطرحه البيئة الاقتصادية العالمية، يشير إلى أنه ربما يتعذر استمرار مستوى الأداء الاقتصادي الذي أدته أقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة، دون زيادة تنويع اقتصاداتها بغية الحد من تعرضها للصدمات الخارجية. وكما أن استمرار مستوى هذا الأداء في مجال النمو سيتوقف على زيادة مستوى المدخرات المحلية الإجمالية والاستثمارات المحلية الإجمالية، وتوفر المهارات الضرورية، وترسخ الاستقرار على الصعيد السياسي وصعيد الاقتصاد الكلي.

### ثالثا - الترتيبات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه

١٣ - يعترف برنامج العمل بأن آليات المتابعة والرصد الفعالة هامة لدعم جهود التنمية في أقل البلدان نموا كما أنها أساسية للتنفيذ الناجح لبرنامج العمل للتسعينات. ويجري تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

#### ألف - المتابعة على الصعيد الوطني

١٤ - على الصعيد الوطني، ظلت اجتماعات المائدة المستديرة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأفرقة الاستشارية وأفرقة المعونة التابعة للبنك الدولي تشكل الوسيلة الرئيسية لإجراء حوار في مجال السياسة العامة وتنسيق جهود المعونة التي يبذلها الشركاء الإنمائيون، وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج تنمية أقل البلدان نموا. وكانت هذه الاجتماعات مفيدة في تقديم التعهدات من الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا دعما لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني ودعما لتدابير السياسة العامة التي اعتمدتها أقل البلدان نموا لتنفيذ برنامج العمل.

١٥ - ومنذ اعتماد برنامج العمل، تم تنظيم أكثر من ١٠٠ اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية. وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تم تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة لثمانية بلدان من أقل البلدان نموا (بوتان، وتشاد، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وغامبيا، وليسوتو، ومالي، والنيجر). أما في عام ١٩٩٩، فقد تم حتى الآن تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة لغينيا - بيساو وملديف. ومن المقرر عقد مزيد من مؤتمرات المائدة المستديرة في عام ١٩٩٩ لبوروندي، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، ومدغشقر. ومن المقرر أيضا عقد مؤتمر مائدة مستديرة لبنن وبوركينا فاسو في أوائل عام ٢٠٠٠. وتؤدي هذه الاجتماعات دورا هاما في تنسيق برامج التعاون التقني للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا، وإجراء الحوار في مجال السياسة العامة، وتعبئة الموارد. وخلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى أيار/مايو ١٩٩٩، تم عقد اجتماعات للفريق الاستشاري للبنك الدولي/الجهات المانحة لصالح أقل البلدان نموا التالية: أوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسيراليون، وغينيا، وكمبوديا، وليبيريا، وملawi، وموريتانيا، وموزامبيق. وفي عام ١٩٩٩، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تقييم عام لآلية المائدة المستديرة واجتماعاته القطاعية لأغراض المتابعة والأنشطة ذات الصلة، بهدف جعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات تنمية أقل البلدان نموا.

#### باء - المتابعة على الصعيد الإقليمي

١٦ - طُلب في برنامج العمل إلى اللجان الإقليمية القيام بالتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية، لا سيما بلدان المنطقة، والقيام على أساس منتظم بتنظيم مجموعة من الاجتماعات من أجل تحسين وتعزيز

الترتيبات التعاونية القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وطلب أيضا إلى اللجان الإقليمية كفالة الاهتمام باحتياجات ومشاكل أقل البلدان نموا كجزء من عملها الجاري.

١٧ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بسلسلة من الأنشطة استجابة لبرنامج العمل للتأكد من استمرار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا في أفريقيا وتمكينها من المشاركة في عملية العولمة وتحرير التجارة والاستفادة منهما. وتقوم اللجنة بأنشطتها لصالح أقل البلدان نموا من خلال مزيج يضم الأعمال البحثية، بما في ذلك تقرير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (١٩٩٧) والتقرير الاقتصادي لأفريقيا (١٩٩٨ و ١٩٩٩)، والمساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية. وتتألف الأنشطة التنفيذية من تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا في مجالات التنمية، والتخطيط، ووضع النماذج، والتنبؤ، وإعداد التقارير لاجتماعات الأفرقة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا.

١٨ - وفي عام ١٩٩٧، دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عقد الدورة السادسة لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة، في إطار موضوع "إصلاح القطاع المالي وإدارة الديون"، وعلى ضوء القطاعات المالية المحررة من القيود في البلدان الأفريقية. وفي عام ١٩٩٨، نظمت اللجنة اجتماعا لفريق مخصص من الخبراء بشأن تعزيز مشاركة أفريقيا في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بوصف ذلك الاجتماع آلية متابعة للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية. وناقش الخبراء طرائق تيسير المشاركة الفعالة لأفريقيا في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية.

١٩ - وتم في أيار/ مايو ١٩٩٩ تنظيم مؤتمر مشترك لوزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا حول موضوع "تحديات تمويل التنمية في أفريقيا" لتشجيع الحوار بين كبار المسؤولين عن تقرير السياسات في أفريقيا، والشركاء الإنمائيون لأفريقيا بشأن المسائل المتصلة بالنظم المالية الدولية. وعولجت في هذا المؤتمر مسائل ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا. واتخذ المؤتمر قرارا بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، طلب فيه من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في أفريقيا في إعدادها للمؤتمر على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

٢٠ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعدد من الأنشطة فيما يتعلق باليمن. وامثالاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي قررت فيه الجمعية "تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري"، قامت شعبة المسائل والسياسات الإنمائية الاقتصادية التابعة للجنة بتقييم الأداء الاقتصادي لليمن في نهاية عام ١٩٩٧. ويجري إعداد دراسة متابعة تتناول ما جد من تقدم في هذا الصدد.

٢١ - اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من مقرها في بانكوك ومركز عمليات المحيط الهادئ في بورت فيلا، بفانواتو، بأنشطة عديدة لدعم برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة والبالغ عددها ١٣ بلدا. ويجري سنويا في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحليل للاقتصاد الكلي لهذه البلدان. وقد نوقش في إصدار عام ١٩٩٩ أثر الأزمة الاقتصادية الإقليمية على أقل البلدان نموا. ويجري تنظيم اجتماعات تشريعية وتقنية لصالح هذه البلدان في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. وقد عقدت الدورة الرابعة للهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتناولت الهيئة الخاصة المسائل المتعلقة بفعالية الاستفادة من المساعدة الإنمائية والمبادرات المتكاملة المشتركة بين عدة وكالات بالنسبة لتنمية الصادرات. واعتمدت الهيئة الخاصة عددا من التوصيات بشأن ما ينبغي أن تتخذه البلدان المتلقية والبلدان المانحة من إجراءات، والتنسيق بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة. وأيدت اللجنة فيما بعد في دورتها الخامسة والخمسين هذه التوصيات إلى جانب توصيات الهيئة الخاصة فيما يتعلق بمسائل أخرى. وأشارت الهيئة الخاصة أيضا إلى أنه رغما عن أنه لن تكون هناك برامج فرعية خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مخصصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، فإن الأنشطة التي سيططلع بها في تلك الفترة لصالح هذه البلدان ستظل تحظى بأولوية عالية في مجال تنفيذ جميع البرامج الفرعية الموضوعية لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، تقوم أمانة اللجنة بتنفيذ عدد من الأنشطة التي تستجيب مباشرة لتوصيات برنامج العمل. ومن هذه الأنشطة تنفيذ مشاريع تتعلق بما يلي: تعزيز الكفاءة في مجال الاستفادة من المعونة الخارجية في أقل البلدان نموا، وتحديد القيود المؤسسية التي تعترض سبيل تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي في عدد من أقل البلدان نموا، والدروس المستفادة من بلدان مختارة من شرق وجنوب شرق آسيا، والخيارات المتعلقة بسياسات أسعار الصرف في أقل البلدان نموا. وتقدم أمانة اللجنة أيضا مساعدات تقنية، بما فيها الخدمات الاستشارية، إلى الأعضاء فيها من أقل البلدان نموا.

٢٢ - وقد بدأت أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ عمليات التحضير للاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج العمل وستشمل هذه العملية استعراض تنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتحديد القيود والعقبات التي تعترض تنفيذه؛ والتوصية بتدابير تستهدف دعم جهود هذه البلدان. وستتناول بعض الدراسات دون الإقليمية مسألة تمويل التنمية، والمسائل الاجتماعية، وأداء التجارة الخارجية، والهيكل الأساسية الاقتصادية في أقل البلدان نموا في المناطق دون الإقليمية التي تغطيها اللجنة. كما تضطلع برامج فرعية فنية أخرى بأعمال تتعلق بالمسائل المتصلة بأقل البلدان نموا، في مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ والموارد البيئية والطبيعية؛ والسكان والتنمية الريفية والحضرية، والإحصاءات؛ والنقل والاتصالات؛ والسياحة والهيكل الأساسية.

٢٣ - وتتولى لجنة التعاون الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي، وهي هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشطة هذه اللجنة فيما يتعلق بهاييتي، وهو البلد الوحيد الذي يعد من أقل البلدان نموا في المنطقة. وتعتبر هاييتي أيضا إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن ثم فإنها



تستفيد من أنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الموجود في مكسيكو سيتي، والذي كلّف بولاية تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٤)</sup>. ويعمل هذا المكتب دون الإقليمي أيضا بوصفه أمانة تقنية للدول الجزرية الصغيرة في المنطقة في مجال وضع وتنفيذ المشاريع وتجميع التقارير الإقليمية لأجهزة معينة من قبيل لجنة التنمية المستدامة.

### جيم - المتابعة على الصعيد العالمي

٢٤ - وفقا لأحكام برنامج العمل، وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ ونتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أجرى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، في دورتيه الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين، الاستعراضين السنويين السابع والثامن، على التوالي، للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وكان معروضا على المجلس التقريرين المتعلقين بأقل البلدان نموا لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بوصفهما وثيقتي معلومات أساسية للمناقشة. وفي كلتا المناسبتين، اعتمد المجلس استنتاجات متفق عليها. وفي الاستعراض السنوي السابع، أعرب المجلس عن القلق إزاء استمرار انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام، والارتفاع البالغ لمستوى عبء الديون الملقى على كاهل أقل البلدان نموا. وقد كان لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وثل عبء الديون أثر سلبي على تنمية الزراعة في أقل البلدان نموا. ولاحظ المجلس أن تحسين أداء الزراعة، على المديين القصير والمتوسط، يمهّد لعدد من أقل البلدان نموا أفضل السبل فعالية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الصادرات وتنويعها. وركز المجلس أيضا على أهمية تنمية الموارد البشرية وتعزيز دور القطاع الخاص في القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا. وشدد المجلس على أن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق هو أحد العناصر الأساسية لتحسين أداء القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء مشاكل الانتكاس الحادة التي يعاني منها عدد كبير من أقل البلدان نموا. ونبه إلى التكاليف الفادحة الناجمة عن هذه المشاكل، والتي لا تقع على كاهل أقل البلدان نموا المتأثرة بها بصورة مباشرة فحسب، بل وعلى كاهل اقتصادات البلدان النامية أيضا. ودعا المجلس أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تحليلها لعملية إعادة البناء الاقتصادي للبلدان المنتكسة.

٢٥ - وأعرب مجلس التجارة والتنمية، في استعراضه السنوي الثامن لتنفيذ برنامج العمل، عن ارتياحه لأن أقل البلدان نموا استطاعت، كمجموعة، أن تحافظ على أدائها الاقتصادي. بيد أنه أعرب عن قلقه للدرجة الكبيرة من عدم التيقن التي تكتنف التوقعات على المدى القصير بالنسبة لهذه البلدان. ولاحظ أنه حتى لو أمكن في السنوات المقبلة الحفاظ على الانتعاش، فلن يكون كافيا بحد ذاته لوقف حركة التهميش المستمر لأقل البلدان نموا في حقل التجارة العالمية أو لتعزيز إدماجها على النحو اللازم في نظام التجارة العالمي أو لتحقيق تقدم كبير في مجال التخفيف من حدة الفقر.

٢٦ - وشدد المجلس أيضا على أن تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون لهما أهمية حاسمة في مواصلة النمو والتنمية في أقل البلدان نموا. وفي حين أعرب المجلس عن ترحيبه بمبادرات كبيرة اتخذت لتخفيف أعباء الديون، فقد رأى أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل أقل البلدان نموا. وأكد على أن احتمالات النمو في أقل البلدان نموا وقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ستظل محدودة إن لم يحدث تخفيض مستمر وحاسم في ديونها الخارجية والتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون. وشدد المجلس على أن معايير الأهلية المطبقة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لتأخذ في الحسبان حالات الديون المختلفة ولتشمل جميع البلدان المشمولة في فئة أقل البلدان نموا، التي هي بحاجة حقيقية إلى تخفيض ديونها والتي تضطلع بالإصلاحات الضرورية.

٢٧ - وأقر المجلس أيضا بأنه فيما يتعلق بالتنفيذ التام والفعال لإعلان مراكش الوزاري وتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح أقل البلدان نموا، الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي، فإن مواصلة تعزيز إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، وتقديم الدعم لما تبذله هذه البلدان من جهود لبناء قدراتها، أمر أساسي إذا أريد إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. واعتبر التعجيل بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من جانب البلدان غير الأعضاء فيها من أقل البلدان نموا بشروط تنسجم ومركز هذه البلدان، جزءا لا يتجزأ من جهودها المبذولة لعكس اتجاه تهميشها الجاري حاليا في مجال التجارة العالمية وللاندماج في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة الدولي.

٢٨ - واعتمد مجلس التجارة والتنمية أيضا توصية في دورته الرابعة والأربعين واتخذ مقرا في دورته الخامسة والأربعين لتنظر فيهما الجمعية العامة في دورتيها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وقد اتخذت الجمعية العامة بعد ذلك القرارين ١٨٧/٥٢ و ١٨٢/٥٣ بشأن هذا المؤتمر. وقد قدم تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية (A/54/...).

#### دال - إجراءات المتابعة الأخرى

٢٩ - انطلاقا من دور الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا على الصعيد العالمي، يتعاون الأونكتاد بصورة وثيقة مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية واللجان الوطنية ويشارك في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعقد بشأن المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا، على النحو المقرر في برنامج العمل. ويساعد الأونكتاد أقل البلدان نموا على إجراء مشاورات فيما بينها بشأن المسائل التي هي موضع اهتمامها المشترك في سياق تنفيذ برنامج العمل. ويساهم أيضا في أعمال لجنة السياسات الإنمائية فيما يتصل بمعايير تعريف أقل البلدان نموا ويشارك في اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماعات الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي.

٣٠ - وقد قامت منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نمواً. وقد أقر الاجتماع الرفيع المستوى الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، (بما في ذلك تقديمه المساعدة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية) إلى أقل البلدان نمواً. والوكالات الأساسية المشاركة في الإطار المتكامل هي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويهدف الإطار المتكامل إلى تعزيز فعالية وكفاءة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي تقدمها الوكالات المشاركة في الإطار المتكامل إلى أقل البلدان نمواً، من خلال التنسيق الوثيق بين الوكالات. وتمثل الخطوة الأولى في الإطار المتكامل في تقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وهو تقييم تعدده أقل البلدان نمواً ذاتها. واستناداً إلى هذه العملية، تقوم الوكالات المشاركة بصياغة وتوصيل ردودها المنسقة التي تتعهد فيها كل وكالة، وفقاً لخبرتها وولايتها ورهنا بالموارد المتاحة، بتنفيذ قطاعات من برنامج المساعدة التقنية. وتمثل المرحلة التالية في توسيع نطاق العملية بحيث يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تطلب الدعم من شركائها الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف في أمور غير احتياجاتها من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، ومن ذلك إعداد برامج متعددة السنوات لتقديمها إلى اجتماعات المائدة المستديرة المتصلة بالتجارة، والمتوخاة في الإطار المتكامل.

٣١ - وقد أقرت هيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد والبنك الدولي للإطار المتكامل. ولغرض متابعة الاجتماع الرفيع المستوى. أنشئت آلية تكفل النجاح على المدى المتوسط في تنفيذ الأنشطة المضطلع بها بموجب الإطار المتكامل. وتمثل هذه الآلية في فريق عامل مشترك بين الوكالات يضم موظفين من كل وكالة مشاركة في الإطار المتكامل ووحدة إدارية صغيرة، أنشئت في مركز التجارة الدولية، لخدمة الفريق العامل المشترك بين الوكالات وأداء الأعمال اليومية المتعلقة بالإطار المتكامل.

٣٢ - وقد تم حتى الآن صياغة ردود ست وكالات تتعلق بـ ٤٢ بلداً من أقل البلدان نمواً، قدمت تقييماً لاحتياجاتها من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وأعرب نحو ٢٠ بلداً منها عن رغبته في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تتصل بالتجارة، وقد بلغت عمليات التحضير لها حالياً مراحل مختلفة.

٣٣ - ويعد برنامج المساعدة التقنية المتكاملة المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية الأخرى نشاطاً رئيسياً آخر يهدف إلى تعزيز أداء أقل البلدان نمواً في مجال التجارة. ويشمل هذا البرنامج في الوقت الحاضر أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة).

٣٤ - وفي صن سيتي، بجنوب أفريقيا، نظّم الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ١٩٩٩، حلقة عمل تنسيقية لكبار مستشاري وزراء التجارة

في أقل البلدان نموا. وقد نُظمت حلقة العمل هذه لإعداد أقل البلدان نموا للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام، واستهدفت تمكين أقل البلدان نموا من أن تضمن الاعتراف بمصالحها على النحو السليم في توافق الآراء الناشئ والمتعلق بالمسائل التي تقع ضمن بارامترات محور التجارة والتنمية. وقُدِّمت مقترحات محددة بهدف الحد من تكاليف نظام التجارة المتعدد الأطراف التي تقع على عاتق أقل البلدان نموا حتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من النظام لتحقيق أهدافها التجارية والانمائية. وتتصل هذه المقترحات بالتنفيذ الفعال والتام لاتفاقات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المقبلة المتعلقة بجدول الأعمال المتضمن والمسائل الجديدة. وقدمت أقل البلدان نموا هذه المقترحات ضمن عملية التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وصدرت بوصفها الوثيقة WT/GC/W/251 لمنظمة التجارة العالمية.

٣٥ - وتقوم أمانة الأونكتاد بتنظيم ندوة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، مع التركيز بوجه خاص على آثار هذه الاتفاقات بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتأتي هذه الندوة بعد خمس ندوات إقليمية نُظمت في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي ومجتمع الأنديز والبلدان العربية. والهدف من هذه الندوة هو تعريف كبار المسؤولين الحكوميين في أقل البلدان نموا بترتيبات الاستثمار الدولية القائمة، والمساهمة في تحقيق فهم أفضل وبناء توافق في الآراء في هذا المجال. وستوفر هذه الندوة بوجه خاص فرصة لمقرري السياسات والمفاوضين لاستخلاص دروس من التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وذلك بدراسة الترتيبات والمبادرات الدولية الحالية في مجال الاستثمار والتفكير في مضمون ومستقبل المداولات والمفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقات. وستتناول الندوة الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الترتيبات فيما يتعلق بالمسائل والمفاهيم الأساسية وبوجه خاص من منظور التنمية.

#### رابعا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها

٣٦ - في القرار ٢٠٦/٤٥، دعت الجمعية العامة المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية وصناديق التنمية وأجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية وملموسة وكافية لتنفيذ برنامج العمل. وطلب الأمين العام للأونكتاد، في مذكرته المؤرخة ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ والموجهة إلى المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها، تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذتها هذه المنظمات أو تتوخى اتخاذها لدعم تنفيذ برنامج العمل. ويقدم هذا الفرع سردا موجزا لما ورد من ردود.

#### ألف - الأمم المتحدة

٣٧ - ما فتئت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تؤكد على محنة أقل البلدان نموا في تقريرها ووثائقها، بما في ذلك عملها المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد

الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٥)</sup>. وقد نظم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، أثناء رصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٦)</sup>، في عام ١٩٩٨ عددا من اللقاءات التي تناولت موضوع أقل البلدان نموا. وشملت هذه اللقاءات اجتماعا لفريق الخبراء المعني بآسيا وأفريقيا بشأن تحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع غير الرسمي في أفريقيا؛ ومنتدى معنيا بتعاون آسيا وأفريقيا لترويج الصادرات؛ وحلقة عمل رفيعة المستوى لآسيا وأفريقيا بشأن تطوير الوساطة المالية في أفريقيا.

٣٨ - وبالإضافة إلى الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد، بصفته مركز التنسيق لأغراض استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعتها على الصعيد العالمي، على النحو المشار إليه فيما قبل، يضطلع الأونكتاد بأنشطة أخرى لصالح أقل البلدان نموا تمشيا مع نتائج الدورة التاسعة للأونكتاد التي خلصت إلى أن تلك البلدان تشكل قضايا داخلية في شتى مجالات عمل الأونكتاد. ومن ثم، يقوم المؤتمر بأنشطة لصالح أقل البلدان نموا في مجالات العولمة والتنمية، والتجارة الدولية في السلع والخدمات، ومسائل السلع الأساسية؛ والاستثمار ووضع المشاريع وتكنولوجياها، والهيكل الأساسية للخدمات اللازمة من أجل كفاءة التنمية والتجارة. وينجز عمل الأونكتاد في المجالات السالفة الذكر من خلال مجموعة من أنشطة التحليل والتعاون التقني بغية تيسير إدماجها في النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي. وسلط الضوء على المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في التقارير التحليلية التي يعدها الأونكتاد، بما فيها تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي والتقارير التي تعد للعرض على الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد، وعلى الجمعية العامة.

٣٩ - ووفقا لتوصيات المؤتمر التاسع للأونكتاد القائلة بضرورة منح أقل البلدان نموا الأولوية فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية، نما حجم هذه المساعدة. فقد زادت حصة أقل البلدان نموا من مجموع ما يقدمه الأونكتاد من تعاون تقني من ٣١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، ووفقا للأولوية المخصصة لأقل البلدان نموا في مؤتمر الأونكتاد التاسع، أنشئ صندوق استثماري من أجل تلك البلدان للقيام بأنشطة جديدة، ودخل طور التشغيل في أوائل عام ١٩٩٧. ويجري أيضا إدماج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في عمل الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد، بما في ذلك عمل لجانه الثلاث، أي اللجنة المعنية بالتجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، وفي اجتماع خبرائها.

#### باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

٤٠ - تقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المساعدة لأقل البلدان نموا في عدة مجالات تشمل بناء القدرات في تحليل السياسات الزراعية والمسائل المتعلقة بالتجارة. وقد تضمنت هذه المساعدة تقييمات لأثر اتفاق جولة أوروغواي المتعلقة بالزراعة والمقرر المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. كما تقدم المنظمة المساعدة إلى أقل البلدان نموا التي تعمل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال تحليل الآثار

المرتبة على هذه العضوية بالنسبة للقطاع الزراعي. وطبقاً لأحكام خطة العمل التي أعدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>(٧)</sup>، تواصل المنظمة مساعدة أقل البلدان نمواً، في مجال اختصاصها، من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستجرى مستقبلاً. أما المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً في مجال السياسات بشأن أثر التغيرات في بيئة التجارة الخارجية بالنسبة لأسواق السلع الأساسية الزراعية وآثار ذلك علىفرادى البلدان، فهي تشكل نشاطاً منتظماً من الأنشطة المدرجة في برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة.

٤١ - وتتوقف استراتيجية تطوير الزراعة في أقل البلدان نمواً على زيادة الكفاءة والإنتاجية في مجال الزراعة، وتشجيع التنوع الزراعي وإيجاد فرص للعمل في المناطق الريفية. وتمثل هذه الاستراتيجية المبدأ التوجيهي الرئيسي لأنشطة المساعدة الاستشارية والتقنية التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة، ويقدم معظم هذه المساعدة من خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وتقدم المنظمة المساعدة أيضاً لأقل البلدان نمواً في مجالي الحراجه ومصايد الأسماك. وفي مجال الحراجه، تشمل الأنشطة التدريب، وتحليل السياسات وتقديم المشورة، وتوفير المعلومات، والمساعدة التقنية المباشرة. أما في قطاع مصايد الأسماك، فتقدم المساعدة لأقل البلدان نمواً، في عدة مجالات منها تكييف التكنولوجيا ووضع السياسات والخطط من أجل التنمية المستدامة لهذا القطاع.

٤٢ - وتقدم منظمة العمل الدولية، بالتعاون الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المساعدة للدول الأعضاء فيها بهدف تعزيز قدرتها على تصميم وصوغ وتنفيذ استراتيجيات وسياسات شاملة للعمالة، واستراتيجيات لمكافحة الفقر قائمة على إيجاد فرص العمل، وتطوير مشاريع القطاع الخاص، وتطبيق معايير العمل. وفي مجال العمالة، تتمثل أهداف المنظمة في مساعدة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات تتوخى تعزيز العمالة، وتحسين أداء سوق العمل، وزيادة صلاحية العمال للتوظيف، وتعزيز حماية الفرص وتكافؤها على صعيدي المهن والعمالة بالنسبة للفئات الضعيفة. وأشرفت المنظمة على إنجاز استعراضات لسياسات العمالة القطرية في سبعة بلدان، من بينها اثنان من أقل البلدان نمواً. وتنفذ بمساعدة المنظمة، سياسات شاملة وطنية للعمالة في بلدين آخرين من أقل البلدان نمواً. وساهمت المنظمة في وضع التوصية الواردة في برنامج العمل بشأن تنمية الموارد البشرية عن طريق اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج عمادها النمو القائم على كثافة العمالة. وقد عزز هذا البرنامج، بصورة خاصة، سياسات العمالة والاستثمار في الهياكل الأساسية الانتاجية والاجتماعية في كثير من أقل البلدان نمواً. وأظهرت التجربة المكتسبة من هذا البرنامج أنه في حالة أقل البلدان نمواً مثل بوركينا فاسو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وسيراليون وغينيا وكمبوديا وليسوتو ومدغشقر، تقل تكلفة الاستثمارات القائمة على كثافة العمالة بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٣٠ في المائة عن تكلفة خيارات التكنولوجيا القائمة على كثافة المعدات؛ كما أنها تخفض الاحتياجات من النقد الأجنبي بما يتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة، وتوجد من فرص العمالة بالنسبة للاستثمار ذاته قدراً يزيد عما يوجد غيرها بنسبة تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أمثال. كما نفذت منظمة العمل الدولية مشاريع رائدة بشأن زيادة فرص العمالة في بلدين من أقل البلدان نمواً. واستفادت أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً من برنامج عالمي عنوانه

"وظائف أكثر وأفضل من أجل المرأة" بدأتها المنظمة كمساهمة منها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعي. وتضطلع المنظمة أيضا بأعمال بشأن موردي الخدمات من القطاع الخاص في مجال المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة في أقل البلدان نموا.

٤٣ - وخلال التسعينات، قدمت المنظمة البحرية الدولية المساعدة لأقل البلدان نموا من خلال برنامج التعاون التقني المتكامل للمنظمة، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ المعايير البحرية الدولية، والمساعدة المقدمة من المنظمة لاثنتين وثلاثين بلدا ساحليا أو جزريا من أقل البلدان نموا تستهدف أساسا بناء المؤسسات وتعزيز قدرات الموارد البشرية. كما ساعدت المنظمة عددا من البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نموا والمهتمة بنظم الملاحة في الممرات المائية الداخلية. وتلقى مواطنون من ٣٩ بلدا من أقل البلدان نموا التدريب في الجامعة العالمية للدراسات البحرية بينما تلقى مواطنون من ٢٢ بلدا من أقل البلدان نموا التدريب في معهد القانون البحري الدولي، وهما مؤسستان أنشأتها المنظمة لتوفير التدريب المتقدم للبلدان النامية في المواضيع البحرية المتخصصة.

٤٤ - وفي إطار السياسة العامة لصندوق النقد الدولي، ساعدت أنشطته بصورة كبيرة على تلبية احتياجات أقل البلدان نموا، وبخاصة الأنشطة التي تركز على الفقر وتنمية القطاعات الاجتماعية فضلا عن المساعدة التقنية وتمثل مساعدة الصندوق للبلدان الأعضاء في تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات العامة، والمساعدة المالية، والمساعدة التقنية. وتقدم المشورة المتعلقة بالسياسات العامة في سياق المشاورات السنوية المتعلقة بالمادة الرابعة وفي إطار المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق. وتتاح موارد الصندوق المالية للبلدان الأعضاء من خلال مرافق شتى، منها مثلا مرفق التكيف الهيكلي المعزز، والترتيبات الاحتياطية، ومرفق التمويل التعويضي والتمويل الطارئ، والمساعدة المقدمة بعد انتهاء الصراعات وخلال الفترة ١٩٩٧ - آذار/ مارس ١٩٩٩، بلغ إجمالي المدفوعات من الموارد الممنوحة بشروط تساهلية من قبل الصندوق إلى أقل البلدان نموا ما مجموعه ٦٧٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وبلغ صافي المدفوعات ٩٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.

٤٥ - ويقدم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء فيه المساعدة التقنية والتدريب في المسائل الاقتصادية والمالية وتقدم المساعدة بصفة خاصة في مجالات وضع وتنفيذ التدابير المتعلقة بالسياسات، ودعم بناء المؤسسات وتحسين نوعية المعلومات الإحصائية وتوقيتها. ويشارك الصندوق، إلى جانب مركز التجارة العالمية الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى (انظر الفقرة ٣٠). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أنشأ الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي كمبادرة مشتركة من أجل توفير التدريب في مجال السياسات الاقتصادية والإدارة للموظفين الحكوميين ومشاركين آخرين من أفريقيا.

٤٦ - وواصل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا. وقد تضمنت خطة عمل بوينس آيرس التي اعتمدها المؤتمر العالمي الأول لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية

(١٩٩٤)، إجراءات خاصة لفائدة أقل البلدان نموا في مجالات تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الريفية، وتنمية الموارد البشرية، والإدارة، والصيانة، والتخطيط، أما المؤتمر العالمي الثاني لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية (١٩٩٩)، فقد اعتمد خطة عمل فالتا<sup>(٨)</sup>، التي تتضمن إجراءات خاصة لفائدة أقل البلدان نموا في المجالات ذات الأولوية، وهي تطبيق التكنولوجيات الجديدة، وإعادة تشكيل قطاع الاتصالات، وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الريفية، وتنمية الموارد البشرية وإدارتها، والتمويل والتعريفات. وقد وضعت خطط للأعمال المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه. واضطلع عدد كبير من أقل البلدان نموا، بناء على مشورة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بإصلاحات هيكلية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وأخذ بأسباب تحرير الأسواق والمنافسة وبمستويات متباينة من الخصخصة. وقد أفضى ذلك إلى نمو الشبكات وتحديثها.

٤٧ - ووضع مركز التجارة الدولية برنامجا أساسيا للعمل يعالج الاحتياجات الجماعية لأقل البلدان نموا. وفي عام ١٩٩٨، بلغت حصة أقل البلدان نموا ٣٦ في المائة من إنجازات المركز من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتلقت تسعة بلدان من أقل البلدان نموا المساعدة في إطار ١٢ مشروعا قطريا بينما استفاد ٢٧ بلدا آخر منها من ١٧ مشروعا إقليميا وإقليميا. وفي عام ١٩٩٨، أنشأ المركز مكتبا جديدا لأقل البلدان نموا في أفريقيا ينسق عمل المركز بشأن أقل البلدان نموا. ويشترك المركز، بصورة نشطة إلى جانب وكالات مشاركة أخرى في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى والإطار المتكامل الذي أقره ذلك الاجتماع. وفضلا عن ذلك، أنشئت في المركز وحدة إدارية لمعالجة العمل اليومي لفريق العامل المشترك بين الوكالات. ووفقا لتوصيات استعراض منتصف المدة الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، نظم المركز عددا من الحلقات الدراسية لمناقشة الآثار العملية لنظام التجارة المتعدد الأطراف بالنسبة لأداء الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، ينظم المركز منذ عام ١٩٩٦ حلقات دراسية تقنية تركز على قطاعات معينة ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. ويواصل المركز تقديم الدعم التقني للمنظمات المشتركة في التدريب وتقديم المشورة المتصلين بإدارة الأعمال التجارية الدولية في أقل البلدان نموا. ونظم المركز حلقات عمل وحلقات دراسية تدريبية في تلك البلدان في مجالات تمويل التجارة والفرص التجارية والاتجار في الخدمات والكفاءة التجارية والمعلومات القانونية وتنويع السلع الأساسية. ويشترك المركز بنشاط في تنفيذ برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لصالح نخبة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية.

٤٨ - ويضطلع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بأنشطة تنفيذية حاليا في ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا، وتعنى أنشطته بالدرجة الأولى ببناء القدرات لمعالجة مشاكل الفقر في المناطق الحضرية وما ينتج من تدهور في البيئة المعيشية يشهده غالبية أقل البلدان نموا. وتعنى أنشطة المركز في أفغانستان وأنغولا وبوروندي ورواندا وسيراليون والصومال بتنفيذ برامج ضخمة للانعاش. وتركز برامجه في إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ومالي ومدغشقر على تحسين التخطيط الحضري والإدارة الحضرية. وللمركز برامج تعنى ببناء القدرات على صعيدي الحكم المحلي والمجتمع المحلي في إريتريا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والصومال وكمبوديا ومدغشقر وميانمار



وهايتي. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز قدرة الحكومات المحلية على العمل بالشراكة مع المجتمعات المحلية على تحسين ظروفها المعيشية وإيجاد فرص العمالة. أما المشاريع التي تربط بين إنشاء مساكن لذوي الدخل المنخفض وتخفيف حدة الفقر من خلال زيادة الفرص المدرة للدخل إلى الحد الأقصى والتي تم إيجادها عن طريق تطوير مواد البناء المحلية ودعم صغار المقاولين، فيتم تشجيعها في بوركينا فاسو وتشاد والرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا والنيجر.

٤٩ - ويولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولوية عليا لزيادة قدرة البلدان النامية الفقيرة. ويتجلى ذلك في الموارد المالية وموارد الموظفين التي يحشدتها البرنامج الإنمائي لفائدة هذه البلدان. وفضلا عن الجهود البرنامجية المعززة التي يبذلها البرنامج الإنمائي والدور التنسيقي الذي يقوم به على الصعيد القطري، اضطلع البرنامج بعدد من المبادرات الأخرى في عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ما يدعو إليه البرنامج الإنمائي من اتخاذ معايير أكثر مرونة بالنسبة للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يوصي البرنامج بربط مشكلة الديون التي تعانيها هذه البلدان ببرنامج قوي للتنمية الاجتماعية. وتحقيقا لذلك الغرض، يقترح البرنامج الإنمائي إقامة مرفق للشراكة الوطنية، يمثل آلية محفزة ومالية تنشأ على الصعيد الوطني. وسيكفل التمويل عن طريق تحويل الديون وبواسطة موارد المعونة. وفي عام ١٩٩٩، سينشئ البرنامج الإنمائي بصفة تجريبية مرفقين من هذا القبيل، سيكون أحدهما في بلد من أقل البلدان نموا.

٥٠ - ويساهم البرنامج الإنمائي، إلى جانب الوكالات المشاركة الأخرى، مساهمة نشطة في عملية متابعة الإطار المتكامل الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي الأونكتاد بشأن العولمة وتخفيف القيود والتنمية البشرية المستدامة الذي بدأ في عام ١٩٩٨، يدعم عملية وضع إطار مفاهيمي وتحليلي يوضح العولمة والتنمية البشرية المستدامة، وتعزيز قدرات البلدان الفقيرة على التفاوض، من أجل تمكينها من المشاركة بصورة أفضل في المفاوضات التي تجرى بشأن الاتفاقات التجارية والاستثمارية والمالية المتعددة الأطراف.

٥١ - وتعهدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إطار استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، بتعزيز إجراءات محددة لفائدة أقل البلدان نموا بهدف المساهمة، في إطار ولاية المنظمة، في تحقيق الأهداف ذات الصلة الواردة في برنامج العمل وتوصيات استعراض منتصف المدة الشامل. وتحقيقا لذلك الغرض، تقرر أن تكون أقل البلدان نموا المستفيد الأول من أنشطة اليونسكو للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وبناء على ذلك، ومنذ عام ١٩٩٦، يتضمن كل مجال من مجالات العمل الرئيسية لليونسكو أنشطة ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار كل نشاط رئيسي من أنشطة اليونسكو، أعدت مشاريع خاصة لفائدة أقل البلدان نموا ويجري تنفيذها حاليا. وقد تم تعزيز وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا وأصبحت تشكل حاليا جزءا من مكتب العلاقات الخارجية، المسؤول عن العلاقات مع أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٥٢ - وأنجز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دراسة بشأن قضايا الجنسين والتجارة في عدد من بلدان المحيط الهادئ الجزرية، بما فيها فانواتو. وركزت هذه الدراسة على العوامل التي تؤثر في العمليات والممارسات التجارية بالإضافة إلى الأثر الجنساني للتجارة على القطاعات الاجتماعية. ونتيجة لهذه الدراسة، تزايد الحوار بين وزارات التجارة، ومراكز التنسيق المعنية بالمرأة في الإدارات الحكومية، والتقابات، والمنظمات غير الحكومية النسائية. وفي أفريقيا، قدم الصندوق المساعدة التقنية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنظيم حلقة عمل بشأن المواءمة التجارية عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لفائدة المرأة في البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تضم إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان. ونتج عن حلقة العمل الاتفاق على خطة عمل مشتركة تشمل إطارا زمنيا محددا والتزامات محددة. وكان من الإجراءات الهامة التي اتفق عليها في حلقة العمل إنشاء مكتب لشؤون المرأة في أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٥٣ - وفي سياق التحول البرنامجي والهيكلية الذي تشهده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تسعى هذه المنظمة إلى جعل مبلغ كبير من موارد المنظمة يكرس تماما لتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا. وتمشيا مع ولاية اليونيدو التي تقضي بالتركيز على تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا، لا سيما في أفريقيا، يوجد من بين البرامج المتكاملة السبعة الجاري تنفيذها حاليا خمسة برامج في أقل البلدان نموا (أوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغينيا). وفي عام ١٩٩٩، يجري إنجاز و/أو تخطيط برامج متكاملة لفائدة ١١ بلدا آخر من أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا (إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان وليسوتو ومالي ومدغشقر وموزامبيق واليمن).

٥٤ - واستجابة لتوصيات الندوة الوزارية الرابعة المعنية بتصنيع أقل البلدان نموا التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تقوم اليونيدو حاليا بإنشاء أو تنشيط مكتبين ميدانيين آخرين في بلدين من أقل البلدان نموا بأفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر). وبهذا يصل عدد مكاتب اليونيدو في أقل البلدان نموا بأفريقيا إلى ستة مكاتب، أي نصف العدد الكلي لمكاتب اليونيدو في أفريقيا. واستجابة أيضا لتوصيات الندوة الوزارية، بدأت اليونيدو التعاون النشط مع منظمة التجارة العالمية وسائر الوكالات المشاركة في الإطار المتكامل الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى.

٥٥ - وفي إطار مشروع تحضيري إقليمي لتقديم المساعدة، ستعد دراسة استقصائية من أجل تقييم احتياجات بنن وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والنيجر فيما يتعلق بأنشطة تشجيع الاستثمار. وتشمل الأنشطة الأخرى المرتقبة في مجال التعاون التقني، التي ستستفيد منها أيضا أقل البلدان نموا، حلقة دراسية تدريبية بشأن سلامة الأغذية في مجال معالجة الفواكه والخضرا، ومشروعا إقليميا بشأن تحسين ممارسات الصناعة السليمة في مجال إنتاج العقاقير الأساسية في البلدان الأفريقية. وتشارك اليونيدو أيضا مشاركة نشطة، إلى جانب وكالات أخرى، في الأعمال التحضيرية لمندى آسيوي أفريقي

للأعمال التجارية، من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتشعر المنظمة حالياً أيضاً في تنفيذ مشروع لإنشاء مركز آسيوي أفريقي لتعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا.

٥٦ - وكجزء من الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً على الصعيد القطري وضمان الاهتمام بالسكان في جميع مبادرات الأمم المتحدة، تمكن الصندوق، في عام ١٩٩٨، عن طريق التفاوض من جعل قطاع السكان خامس المجالات ذات الأولوية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا. وخلال التسعينات، قام الصندوق بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين ببدء ودعم أنشطة في مجالات السكان والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والشراكة مع المجتمع المدني. وفي عام ١٩٩٨، شارك الصندوق في إجراء تقييمات مشتركة لاحتياجات اللاجئين والمشردين، وقدمت المساعدة للخدمات الطارئة في مجال الصحة الإنجابية في عدة بلدان، بما فيها إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وجزر القمر وغينيا - بيساو وليسوتو. ويساعد الصندوق أيضاً أقل البلدان نمواً في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في ادخال خدمات الصحة الإنجابية طور التشغيل. وشكل توسيع نطاق الخدمات لتصل إلى المناطق النائية التي يتعذر عليها الوصول إلى الخدمات الصحية سمة رئيسية للبرامج المضطلع بها في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وجزر المحيط الهادئ.

٥٧ - ويولي الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الخدمات البريدية أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل. ويقدم الاتحاد المساعدة للإدارات البريدية في أقل البلدان نمواً. وخلال الدورتين البرنامجيتين الأخيرتين (١٩٩١-١٩٩٥ و ١٩٩٦-٢٠٠٠)، أعطيت لأقل البلدان نمواً الأولوية في الاستفادة من المساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الاتحاد تدابير خاصة لزيادة كفاءة المساعدة التقنية في الخدمات البريدية الوطنية في أقل البلدان نمواً. وستعرض وثيقة لمشروع لتقديم المساعدة التقنية إلى الإدارات البريدية في أقل البلدان نمواً على الاتحاد في مؤتمره الثاني والعشرين المقرر عقده هذه السنة. وتضيد تلك الوثيقة أن أقل البلدان نمواً لا تزال هي المستفيد الرئيسي من المساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد البريدي العالمي.

٥٨ - وتتناول استراتيجيات المساعدة التي يقدمها البنك الدولي لفرادى البلدان في فئة أقل البلدان نمواً مشكلة نقص القدرة لدى هذه البلدان، الذي يضعف إمكانياتها عن استيعاب المساعدة الإنمائية واستخدامها بفعالية. وفي عام ١٩٩٨، بلغ صافي التدفقات في إطار تقديمها المساعدة الإنمائية الدولية إلى جميع أقل البلدان نمواً ١,٤ بليون دولار. ومن أجل جعل هذه المساعدة أكثر فعالية، أطلق البنك الدولي الإطار الإنمائي الشامل الذي يمثل نهجاً كلياً إزاء التنمية، يُسلم بأهمية أسس الاقتصاد الكلي، لكنه يعطي أهمية مكافئة للهياكل المؤسسية والبنوية والاجتماعية للاقتصاد. ويحدد عديد من العناصر الأساسية المبينة في ذلك الإطار مواطن ضعف أقل البلدان نمواً. ويبرز الإطار إبرازاً قوياً للعوامل الحاسمة لنجاح التنمية، وهي المجالات التي تحتاج فيها أقل البلدان نمواً إلى بناء قدراتها والحفاظ عليها. ويلزم أن تكون القيادة للبلدان ذاتها، كما ينبغي أن يساهم الشركاء في المجالات التي لهم فيها ميزة نسبية حتى تستخدم موارد المعونة المحدودة بأكبر قدر من الفعالية. ويحاول البنك، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات أخرى،

من خلال أفرقة المساعدة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة، تحسين آليات تقديم المعونة إلى أقل البلدان نمواً.

٥٩ - وللبنك الدولي أيضاً استراتيجيات مخصصة للبلدان ذات الحالات الخاصة، أي البلدان المثقلة بالديون، والبلدان المتضررة بالنزاعات أو الخارجة منها، والدول الصغيرة، والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فزيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون، هناك المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تمثل جهداً شاملاً يستهدف تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان التي أثبتت التزامها بإجراء إصلاحات اقتصادية.

٦٠ - وتسليماً بالاحتياجات الخاصة للبلدان التي تعاني حالياً نزاعات أهلية أو الخارجة من نزاعات من هذا القبيل (أكثر من ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً تقع ضمن هذه الفئة)، تدرس المؤسسات المالية الدولية بعض آليات للتمويل الاستثنائي من أجل مساعدة تلك البلدان. ويعمل البنك الدولي حالياً على إنشاء إطار عمل يربط بين الجوانب الإنسانية والقدرة على تحمل الديون والجوانب الإنمائية من أجل مساعدة تلك البلدان. ويشمل هذا الإطار البت في مسألة متى وكيف تتخذ تدابير خاصة لإلغاء المتأخرات أو غير ذلك من التدابير المالية الخاصة؛ وإقامة شراكات مع المانحين الآخرين ذوي الميزات النسبية المختلفة؛ والاختيار الصحيح لمقدار الدعم وعناصره، أي الدعم السريع لميزان المدفوعات، وأو إصلاح الهياكل الأساسية، وأو الحماية الاجتماعية وإعادة الإدماج في المجتمع.

٦١ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشأ البنك الدولي وأمانة الكمنولث فرقة عمل مشتركة معنية بالدول الصغيرة من أجل دراسة مسائل هشاشة هذه الدول إزاء الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية وخطر التهميش. وستعرض خلاصة هذه الدراسة على اجتماع وزراء مالية الكمنولث المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٦٢ - وتسليماً بما لتدهور أسعار السلع الأساسية من أثر على البلدان النامية، دعا البنك الدولي إلى اجتماع فرقة عمل دولية لإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية في البلدان النامية بهدف تنشيط الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتصدي لهذا التحدي الخطير في مجال التنمية. وستستكشف فرقة العمل الدولية السبل المستدامة والفعالة لمساعدة البلدان النامية على أن تعالج بصورة أفضل هشاشتها إزاء المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية.

٦٣ - وفيما يتعلق بالنشاط التجاري لأقل البلدان نمواً، يساهم البنك الدولي مع سائر الوكالات المشاركة مساهمة كاملة في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، يشارك البنك أيضاً في عدد من الأنشطة التدريبية من أجل مساعدة البلدان النامية على الاستعداد للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. كما يرفع البنك عدداً من الحلقات الدراسية المخصصة لمناقشة تكاليف ومزايا خيارات السياسات التجارية المتاحة للبلدان النامية.

٦٤ - واتخذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية عددا من المبادرات من أجل التصدي للقيود التي تواجه أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لكي تصبح مندمجة في إطار ثقافة الملكية الفكرية والاقتصاد العالمي. وتحقيقا لهذا الغرض، بدأت حملة جديدة لزيادة الوعي العام وإعادة تقييم السياسة العامة والأنشطة المؤسسية التي ستضطلع بها أقل البلدان نموا من أجل تطوير نظام الملكية الفكرية لديها، وقد أنشئت وحدة لشؤون أقل البلدان نموا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ومنذ ذلك الحين تعكف المنظمة على مساعدة أقل البلدان نموا في بناء أو تحسين مكاتب الملكية الفكرية لديها. وفي الوقت الحاضر، يوجد لدى المنظمة، من خلال خطط عملها التي تركز على الصعيد الوطني، ما يقارب ٤٤ مشروعا في ٢٨ من أقل البلدان نموا (انضم ٢٨ بلدا فقط من أقل البلدان نموا إلى اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية) في ميادين حقوق النشر، والملكية الصناعية، والفرن الشعبي. وتحتفظ المنظمة بشبكة من الاتصالات الوثيقة مع المسؤولين في أقل البلدان نموا، بما في ذلك مراكز التنسيق التي تضطلع بالمسؤولية الشاملة عن التنسيق على الصعيد الوطني. وتقدم المنظمة أيضا خدمات استشارية في عدة ميادين منها تحديث نظم الإدارة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وحقوق النشر والحقوق ذات الصلة، إلى مكاتب الملكية الفكرية في أقل البلدان نموا، كما تكفلت ببعض زيارات قام بها مسؤولون من أقل البلدان نموا لمكاتب في البلدان الصناعية من أجل دراسة عملية التحديث بمختلف جوانبها. وبهدف زيادة وعي أقل البلدان نموا بأهمية الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبالأثار المترتبة على هذا الاتفاق، عقدت المنظمة اجتماعات إقليمية وإقليمية ودون إقليمية ووطنية لفائدة أقل البلدان نموا بشأن ذلك الاتفاق.

٦٥ - وقامت منظمة التجارة العالمية بدور رائد في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وشاركت مشاركة نشطة، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المشاركة (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) في متابعة نتائج ذلك الاجتماع، لا سيما تنفيذ الأنشطة المدرجة في الإطار المتكامل. وأدى الاجتماع الرفيع المستوى والإطار المتكامل إلى زيادة منظمة التجارة العالمية لأنشطتها في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا. وتشمل تلك الأنشطة، تنظيم ١٩ حلقة دراسية وطنية وأربع حلقات دراسية إقليمية مخصصة لأقل البلدان نموا وحدها و ١٧ حلقة دراسية إقليمية شارك فيها مسؤولون وممثلون من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في أقل البلدان نموا. ونظمت دورتان قصيرتان بشأن السياسات التجارية في عام ١٩٩٨، ومن المقرر تنظيم دورتين أخريين في عام ١٩٩٩. وأوفدت المنظمة أيضا ١٦ بعثة تقنية من أجل مساعدة بعضفرادي أقل البلدان نموا في تنفيذها لالتزامات منظمة التجارة العالمية، بهدف تعزيز مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٦ - وهناك توصيتان صادرتان عن مناقشتي المائدة المستديرة المواضيعيتين اللتين جرتا أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن انضمام أقل البلدان نموا واستعراض السياسات التجارية، تتصلان مباشرة بعمل منظمة التجارة العالمية، التي ما برحت تسعى إلى تسهيل انضمام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا والسودان وفانواتو وكمبوديا ونيبال. وقد استكملت حتى الآن استعراضات السياسات التجارية

لعشرة بلدان من أصل التسعة والعشرين بلدا الأقل نموا، الأعضاء في المنظمة. وتتخذ الاستعدادات حاليا لإنجاز استعراضين آخرين في سنة ١٩٩٩.

#### خامسا - تدابير الدعم الدولي

##### ألف - الموارد الخارجية

٦٧ - هناك تسليم في برنامج العمل بأنه نظرا إلى ضخامة الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ومحدودية قدرتها على توليد فائض قابل للاستثمار، فإن حجم الموارد المالية الخارجية وحسن توقيتها وشروطها ستكون عناصر حاسمة في هذا الصدد، وينبغي أن تتوافق والاحتياجات الإنمائية الفورية والقصيرة الأجل والطويلة الأجل لأقل البلدان نموا. وجرى التشديد على أن يكون هدف المساعدة الخارجية هو تعزيز النمو الداخلي والتنمية والتحول في الميدان الاقتصادي على المدى الطويل، لكي تتمكن أقل البلدان نموا في نهاية المطاف من تقليل اعتمادها على المعونة. ولتحقيق ذلك، فإن الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا قد تعهدوا في برنامج العمل بمجموعة من الأهداف والالتزامات البديلة في مجال المعونة.

٦٨ - إلا أنه بالرغم من هذه الالتزامات، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بدأت في الانحسار بالقيمة الإسمية سنة ١٩٩٥. وحصل هبوط حاد في مستوى تلك المساعدة في سنة ١٩٩٦، بما لا يقل عن ٢,٤ بليون من دولارات الولايات المتحدة، بالمقارنة بالسنة السابقة. واستمر هذا الانحسار في سنة ١٩٩٧ حيث ازداد انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا بمقدار ٠,٧ بليون دولار ليصل إلى ١٣,٥ بليون دولار (مقابل ١٦ بليون دولار في سنة ١٩٩٠). وقد تقلصت تدفقات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف على مدى السنتين الماضيتين. أما التدفقات الرسمية الأخرى التي تتخذ شكل التمويل غير التساهلي والثنائي والمتعدد الأطراف إلى أقل البلدان نموا فقد ظلت على ضآلتها (الصافي ٠,٢ بليون دولار في سنة ١٩٩٧). وبوجه عام، لم تتمكن أقل البلدان نموا من تعويض النقص في التمويل الإنمائي الرسمي باللجوء إلى التمويل الخاص. وبلغ صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نموا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية ١,١ بليون دولار في سنة ١٩٩٧، مقابل ٠,٧ بليون دولار في سنة ١٩٩٦، حيث حدثت زيادة كبيرة في التدفقات الخاصة إلى أقل البلدان نموا كمجموعة.

٦٩ - وانخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي الموحد للبلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية على مدى خمس سنوات متتابة من ٠,٣٣ في المائة في سنة ١٩٩٢، وهو المستوى الذي ظل ثابتا خلال السنوات الثلاث الأولى من التسعينات، إلى ٠,٢٢ في المائة في سنة ١٩٩٧، وهي أدنى نسبة تسجل منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. وتبعاً لهذا الاتجاه العام، تقلصت أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا تقلصا

حادا. فقد انخفضت نسبة المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا ضمن إطار المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٠٩ في المائة في أول العقد إلى ٠,٠٥ في المائة في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧. والانخفاض الأخير في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ناجم إلى حد كبير عن التخفيضات التي أجريت على ميزانيات المعونة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة. أما المعونة من البلدان غير الأعضاء في هذه المجموعة، فظلت إجمالا مستقرة بوجه عام منذ سنة ١٩٩٢، حيث حدثت زيادة قوية في برامج المساعدة الإنمائية الرسمية في أيرلندا والبرتغال ولكسمبرغ ونيوزيلندا، وازدادت معونتها لأقل البلدان نموا بشكل يتوافق وهذا النمو العام. ومن التطورات الإيجابية التي حصلت في سنة ١٩٩٧ التقدم الذي أحرزته أيرلندا والبرتغال ولكسمبرغ، إذ أوفت كلها بالهدف المحدد لتلك السنة، وهو ٠,١٥ في المائة، وكانت هذه هي المرة الأولى بالنسبة لأيرلندا ولكسمبرغ. وأبقت أربعة بلدان من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، وهي النرويج (ذات الأداء الأفضل في سنة ١٩٩٧، حيث قدمت ٠,٣٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا) والدانمرك والسويد وهولندا، على برامجها للمعونة وواصلت الوفاء بالهدف المحدد لصالح أقل البلدان نموا، وهو ٠,٢٠ في المائة.

٧٠ - واحتمالات أن يتغير الاتجاه الحالي لتناقص المعونة وأن يعود مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النمو، أمر يكتنفه الشك. فالمساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية ستظل تتنافس مع المطالبات الأخرى على الموارد. والأزمة المالية التي امتدت من شرق آسيا، والاضطرابات الأهلية والحروب التي تعم أجزاء كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك منطقة البلقان، والخطط المتعلقة بزيادة تخفيف أعباء الديون، تزيد كلها من المطالبات المتنافسة على الموارد العالمية، وقد تسبب مزيدا من الانخفاض في برامج المعونة التقليدية.

٧١ - إلا أن بعض التطورات الإيجابية قد حصلت مؤخرا، ومنها استمرار عدد من البلدان المانحة بإيلاء أولوية عالية لأقل البلدان نموا. كما أن أقل البلدان نموا ستستفيد من سياسات المعونة الجديدة التي ستتبناها ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. فقد أعادت المملكة المتحدة تأكيد التزامها بالوفاء بالهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة، وبالعكس اتجاه المعونة التي تقدمها من الهبوط إلى التزايد. وكانت المملكة المتحدة في سنة ١٩٩٧ سادس أكبر الدول المانحة لأقل البلدان نموا من حيث حجم المعونة. وإضافة إلى ذلك، يتباحث أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية حاليا في اتخاذ تدبير يحرر عملية الشراء المشمولة في المعونة، على نحو يمكن أن يعزز الاستخدام الفعال لمواد المعونة في أقل البلدان نموا. وفي أوائل سنة ١٩٩٩، نجحت المفاوضات المتعلقة بإعادة تغذية موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي النافذة الميسرة للبنك الدولي، وموارد صندوق التنمية الأفريقي، وكلاهما ذو أهمية حيوية لأقل البلدان نموا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتفق ممثلو ٣٩ بلدا مانحا على إعادة تغذية موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، مما سيمكنها من تقديم قروض تساهلية قدرها ٢٠,٥ بليون دولار لأشد البلدان النامية فقرا على مدى السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وتبع ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إبرام اتفاق على إعادة تغذية موارد المعونة التي يقدمها صندوق التنمية الأفريقي بحوالي ٣,٤ بلايين دولار.

## باء - الدين الخارجي وتخفيف عبء الدين

٧٢ - ما يزال عبء الدين الخارجي لأقل البلدان نموا يعيق الجهود المبذولة لتعبئة المزيد من الموارد ويحد من قدرة هذه البلدان على تسريع النمو. وفي نهاية عام ١٩٩٧، كان مجموع الدين الخارجي لأقل البلدان نموا كمجموعة ١٢٧,٥ بليون دولار، مقابل ١٣٠ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩٦. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإلى انخفاض في مطالبات البلدان غير الأعضاء بهذه المنظمة. ولم يزد صافي الإقراض المتعدد الأطراف إلا بقدر طفيف. وبلغت مدفوعات خدمة الدين التي سددتها أقل البلدان نموا كمجموعة ٤,٤ بلايين دولار في سنة ١٩٩٧، مقابل ٣,٩ بلايين دولار في السنة السابقة.

٧٣ - وعجزت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون كاملة وتراكمت مدفوعاتها المتأخرة وأعادت جدولة ديونها. وبحلول منتصف عام ١٩٩٩، استفاد ما مجموعه ٢١ بلدا من تلك البلدان من إعادة جدولة ديونها الرسمية الثنائية المستحقة لدائني نادي باريس وفق شروط نابولي أو ليون التساهلية. وأبرمت ثلاثة اتفاقات لنادي باريس وفق شروط نابولي مع أقل البلدان نموا في سنة ١٩٩٨ وأوائل سنة ١٩٩٩، تخص جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزامبيا. وإضافة إلى ذلك، حصلت أوغندا وموزامبيق على تخفيف تدريجي لعبء الديون المستحقة لنادي باريس والتي سبق أن أعيدت جدولتها، كجزء من المساعدة المقدمة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكانت هذه من أوائل عمليات إعادة الجدولة وفق شروط ليون، التي تشمل تخفيف الدين أو خدمة الدين بنسبة ٨٠ في المائة من الالتزامات المستوفية للشروط، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة بموجب شروط نابولي.

٧٤ - وتنطبق صفة البلد الفقير المثقل بالديون على ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨، ويمكن بالتالي أن تستفيد من هذه المبادرة. وبحلول أوائل عام ١٩٩٩، جرى في إطار المبادرة استعراض حالة اثني عشر بلدا فقيرا مثقلا بالديون، من بينها ثمانية من أقل البلدان نموا، ويُنْتَظَر أن يحصل سبعة من أقل البلدان نموا التي تم استعراض حالاتها على مساعدة إضافية في إطار المبادرة. ومن بين أقل البلدان نموا، أعلنت في سنة ١٩٩٧ أهلية أوغندا وبوركينا فاسو لنيل المساعدة في إطار المبادرة، وأصبحت مالي وموزامبيق مؤهلتين لذلك في سنة ١٩٩٨. وأنجز الاستعراض التمهيدي لأهلية كل من إثيوبيا وغينيا - بيساو وموريتانيا، ويحتمل أن يتخذ قرار بشأن موريتانيا في الربع الثاني من سنة ١٩٩٩. إلا أنه جرى تعليق إنجاز تدابير تخفيف عبء الديون لكل من إثيوبيا وغينيا - بيساو نتيجة للنزاعات المسلحة الحاصلة لدى هذين البلدين. وبالنسبة للبنن، وهو البلد الثامن من أقل البلدان نموا التي جرى استعراض حالاتها، تبين أنه يستطيع أن يتحمل ديونه، ولن يحصل بالتالي على مزيد من تدابير التخفيف علاوة على ما تم الاتفاق عليه في نادي باريس من تخفيض لأصول الديون المصفاة.

٧٥ - وفي حين أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يؤمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة عبء الدين الذي تنوء به البلدان العديدة الشديدة المديونية من أقل البلدان نموا، فإن تطبيقها



لم يحقق بعد الآمال المعلقة عليها. فمعظم أقل البلدان نموا المدينة لم تصل إلى مخرج بعد من عملية إعادة جدولة الديون. وإذا أخذنا بالاعتبار آثار الأزمة المالية العالمية على أسعار السلع الأساسية، فإن تحقيق هذا الهدف أصبح أصعب من ذي قبل. فمن المرجح أن يؤدي هبوط أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض حصائل التصدير للعديد من أقل البلدان نموا، مما يزيد من ضعفها عن خدمة ديونها.

٧٦ - وقد طرح مؤخرا عدد من المقترحات لتحسين المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومنها المقترحات التي نظرت فيها قمة مجموعة الثمانية في كولون، والاستعراض الشامل للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي بدأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمقترحات المقدمة من الأمم المتحدة.

#### جيم - التجارة الخارجية

٧٧ - ظلت حصة أقل البلدان نموا من التجارة العالمية، التي هي أصلا ضئيلة جدا، تتقلص على مدى العقدين الماضيين، من ٠,٨ في المائة في سنة ١٩٧٥ إلى ٠,٤ في المائة في سنة ١٩٩٧. وبلغت القيمة الكلية لصادراتها ٢٣,٤ بليون دولار في سنة ١٩٩٧، وهو ما يمثل ١,٥ في المائة فقط من صادرات البضائع من جميع البلدان النامية وأقل من نصف صادرات الدانمرك. وفي السنة نفسها، لم تتجاوز الصادرات بليون دولار إلا في ثلاثة فقط من أقل البلدان نموا، وهي أنغولا وبنغلاديش واليمن. وفي حين أن التجارة في البلدان النامية تشكل في المتوسط نسبة تتراوح بين ٢٤ في المائة و ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التجارة في أقل البلدان نموا تشكل نسبة تتراوح بين ٩ و ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتكاد بنية وتشكيل الصادرات من أقل البلدان نموا على وجه الإجمال تخلو من التنوع ولم يطرأ عليهما أي تغير يذكر خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وعلى صعيد الرقم السداسي للنظام المنسق لتصنيف السلع الأساسية وترميزها، ومن مجموع البنود المتجر بها عالميا والبالغ ٥ ٠٠٠ بند، تغطي صادرات أقل البلدان نموا حوالي ١١٢ بندا. ومع أن تشكيل الصادرات متنوع نسبيا في بعض البلدان، ومنها بنغلاديش ولاوس ومدغشقر وميانمار وهايتي، فإن قاعدة الصادرات لدى الغالبية العظمى لأقل البلدان نموا لا تتجاوز عادة اثنين أو ثلاثة من المنتجات. أما المنتجات المجهزة فهي عموما ضئيلة جدا؛ وتشكل السلع والمعادن الأولية غير المجهزة وشبه المجهزة حوالي ٧٠ في المائة من الصادرات. وتشكل السلع المصنوعة، وهي أساسا النسيج والملابس، حوالي ٢٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا، ولا توجد بقدر يذكر إلا لدى قلة من هذه البلدان، مثل بنغلاديش. وشكلت صادرات الخدمات لجميع أقل البلدان نموا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥ ما يقدر بنسبة ١٩,٧ في المائة من مجموع إيراداتها من النقد الأجنبي. ولوحظت اختلافات كبيرة بين أقل البلدان نموا في حصة صادرات الخدمات من مجموع حصائل الصادرات خلال تلك الفترة نفسها. فقد تراوحت هذه الحصة بين نسب ضئيلة جدا لدى أنغولا (٥ في المائة) والسودان (٥ في المائة) وأفغانستان (٦ في المائة) وملاوي (٦ في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦ في المائة)، ونسب عالية جدا لدى ١٢ من أقل البلدان نموا يغلب عليها طابع تصدير الخدمات: جيبوتي (٩٤ في المائة) وغامبيا (٩٤ في المائة) وكيريباتي (٨٢ في المائة) وساموا (٨١ في المائة) وفانواتو (٧٥ في المائة) وجزر القمر (٧٤ في المائة).

وملديف (٧٤ في المائة). وفي خمسة من البلدان السبعة الأخيرة، يشكل قطاع السفر (السياح والزائرون الآخرون) المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي. وفي كيريباتي، شكلت رسوم وإتاوات ترخيصات صيد السمك ٥٩ في المائة من جميع حصائل التصدير خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

٧٨ - وجرى الاضطلاع بعدة مبادرات لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين أدائها التجاري. ويشمل الإطار المتكامل الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى أنشطة متصلة ببناء المؤسسات، وتعزيز قدرات الإمداد بالصادرات، وخدمات دعم التجارة، وإمكانيات تيسير التجارة، والتدريب وتنمية الموارد البشرية، وتطوير الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والمساعدة على إيجاد إطار داعم من الأنظمة والسياسات. وفي الاجتماع الرفيع المستوى، أعلن عدد من الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، عن خطوات يقومون باتخاذها أو سيتخذونها على أساس مستقل لتعزيز إمكانية وصول الواردات الآتية من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛ وأعلنت بلدان أخرى الشيء نفسه بعد الاجتماع الرفيع المستوى. وقد وردت حتى الآن إشعارات رسمية بتوفير مزيد من فرص الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً من الاتحاد الأوروبي وتركيا وسويسرا وكندا ومصر وموريشيوس والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٥ (د ت - ١٦) بشأن متابعة الأونكتاد لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى، طلب المجلس إلى الأمين العام للأونكتاد عقد اجتماع مخصص بشأن نظام الأفضليات المعمم، والنظام العالمي للأفضليات التجارية بالنسبة للبلدان النامية، والمبادرات الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، وذلك لاستعراض ما تتضمنه من تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، واقتراح تدابير لتوفير الخدمات الاستشارية اللازمة لتعزيز استخدام نظام الأفضليات المعمم/إمكانية الوصول إلى الأسواق، ومتابعة ورصد الإعلانات التي صدرت في هذا الصدد خلال الاجتماع الرفيع المستوى. وقد عقد الاجتماع المخصص في تموز/يوليه ١٩٩٨، وركز أساساً على متابعة الإعلانات التي صدرت خلال الاجتماع الرفيع المستوى وبعده بمنح أفضليات جديدة لأقل البلدان نمواً، واستعراض المقترحات وحالة التنفيذ؛ والآثار المترتبة على التجارة والتنمية من جراء الاتجاهات الأخيرة في مخططات نظام الأفضليات المعمم والمبادرات الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً؛ وسبل ووسائل تعزيز استغلال الأفضليات من خلال التعاون التقني.

٧٩ - وفي الدورة الثالثة للجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بحثت اللجنة سبل ووسائل تعزيز استغلال الأفضليات التجارية من جانب البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً. وقد أكدت الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة على استمرار ملائمة نظام الأفضليات المعمم وغيره من نظم الأفضليات التجارية بوصفها أدوات للتنمية. وينبغي اتخاذ إجراءات عملية، مثل توسيع نطاق تغطية المنتجات، ومواءمة وتبسيط القواعد المتعلقة بالمنشأ، ومراعاة البساطة في مخططات نظام الأفضليات المعمم، لضمان زيادة عدد المستفيدين باستغلال مزايا نظام الأفضليات المعمم وزيادة تواتر الاستفادة بهذه المزايا. ويلزم أن يُصاحب نظام الأفضليات المعمم وغيره من نظم الأفضليات التجارية الموجهة لصالح أقل البلدان نمواً بذل جهود تستهدف إزالة الضعف المتأصل في قدرات تلك البلدان على الإمداد.

٨٠ - وتهدف المبادرة المتعلقة بتوفير إمكانية الوصول إلى أسواق إلى خلق ظروف مستقرة وحررة للطلب على الصادرات والصادرات المحتملة من أقل البلدان نمواً. وكان المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية قد اقترح منح إمكانية الوصول المعفي إلزامياً من الرسوم لجميع المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً. ومعظم البلدان المتقدمة النمو تمنح حالياً معاملة الإعفاء من الرسوم على أساس نظام الأفضليات المعمم لمجموعة متنوعة من منتجات أقل البلدان نمواً. وأصبح الاتحاد الأوروبي يطبق معاملة الإعفاء من الرسوم التي يمنحها للأعضاء في اتفاقية لومي على أقل البلدان نمواً ككل، كما قامت بلدان أخرى متقدمة النمو بتخفيف القيود عن بعض المنتجات، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. فالمعاملة على أساس نظام الأفضليات المعمم ليست ملزمة، وهناك منتجات عديدة حساسة مستبعدة من ذلك النظام. ويلزم أن تعالج المفاوضات التجارية المقبلة مسألة تخفيضات التعريفات الصناعية، بالنظر خصوصاً إلى استمرار التعريفات القصوى والتعريفات التصاعدية في قطاعات عدة من قطاعات الصادرات ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للعروض التي قدمت بصفة مستقلة في الاجتماع الرفيع المستوى وبعده بشأن توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، أن تجعل تعاقدية تحسباً من سحبها أو من حدوث تغيرات غير متوقعة مستقبلاً تجعل تلك الإمكانية غير شفافة ومزعزعة.

#### سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨١ - ألزم المجتمع الدولي نفسه، في إطار إعلان باريس وبرنامج العمل، باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، استناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة، لإيقاف التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً وعكس اتجاهه، ولتنشيط نموها وتنميتها. وألزم المجتمع الدولي نفسه بصفة جماعية، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، بإحداث زيادة هامة وكبيرة في مجال تقديم الدعم للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتعبئة وتنمية قدراتها البشرية وتطوير قاعدتها الاقتصادية.

٨٢ - بيد أنه، وكما يبين الاستعراض الوارد أعلاه، لم يحرز في معظم أقل البلدان نمواً خلال التسعينات التقدم اللازم لتحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل. فالأخطار التي تحيق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً وأوجه الضعف الهيكلي المتأصلة في اقتصاداتها لا تزال مستمرة دون هوادة، وهوت بتلك البلدان إلى موقف تنافسي ضعيف في الساحة الاقتصادية العالمية الراهنة. وكشفت عمليتا العولمة وتخفيف القيود عن معوقات إضافية من ناحية العرض، وأضافت أبعاداً جديدة إلى المعوقات التقليدية في أقل البلدان نمواً في الوقت الذي تحاول فيه هذه البلدان أن تتكيف مع البيئة الدولية الجديدة الأكثر اتسماً بطابع التنافس. ولدى اجتماع ممثلي أقل البلدان نمواً في حلقة العمل التنسيقية لكبار مستشاري وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لاحظوا بقلق بالغ أن الإعلانات والوعود والالتزامات العديدة الصادرة عن المحافل العالمية الرئيسية لصالح أقل البلدان نمواً لم تتحقق إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، فإن الفوائد المتوخاة من عمليات إصلاح السياسات وبرامج التكيف التي اعتمدتها أقل البلدان نمواً نفسها على الصعيد الوطني لم تتحقق على نحو كامل بل وكان لها في بعض الحالات تأثير سلبي. وفي هذا السياق على وجه التحديد، طالبت حلقة العمل المجتمع الدولي بأن يفي بالتزاماته تجاه أضعف أعضائه

وأن يقدم دعماً فعلياً يتناسب مع الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وأكدت الحلقة كذلك على أن اندماج أقل البلدان نمواً اندماجاً مجدياً ومفيداً في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف يقتضي اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين لتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على الإمداد عن طريق جملة أمور منها تطوير الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية، وتوفير وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق دون عوائق، وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من عبء الديون.

٨٣ - وفي مجال التجارة، يتعين على أقل البلدان نمواً نفسها أن تواصل وتعمق جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز التجارة والاستثمار والنمو على صعيد القطاع الخاص. وهذا يتطلب إصلاحات في السياسات العامة الداخلية في عدة مجالات، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة، وتنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا، وتحديث النظام الزراعي، وذلك لزيادة الناتج المتاح للاستهلاك المحلي وتنويع الإنتاج لغرض التصدير. وعلى أقل البلدان نمواً أن تأخذ في الحسبان أن تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم، هي مجرد تدابير مؤقتة تستهدف تمكينها من سد الفجوة الإنمائية، وينبغي أن تعتبر كذلك. وفي المدى البعيد، تتوقف المشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف على البرامج التي تضطلع بها تلك البلدان نفسها لجعل إنتاجها من السلع والخدمات أكثر تمتعاً بالقدرة التنافسية، أكثر مما تتوقف على العوامل الخارجية.

٨٤ - ويوفر المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة، في إطار قرارها ١٨٢/٥٣، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، فرصة فريدة للمجتمع الدولي ليعطي صفة جديدة لأقل البلدان نمواً مع بزوغ فجر الألفية الجديدة. وسيقوم المؤتمر، وفقاً لولايته التي حددتها الجمعية العامة، بتقييم نتائج برنامج العمل على الصعيد القطري، واستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة، والنظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ودمجها في الاقتصاد العالمي.

٨٥ - ويقوم الأمين العام للأونكتاد، بصفته الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، باتخاذ ترتيبات محكمة لجعل العملية التحضيرية للمؤتمر متسمة بالشمول والمشاركة على الصعيدين الوطني والعالمي. وسيوفر هذا لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين فرصة لتحديد المعوقات الخطيرة التي تعرقل التنمية في أقل البلدان نمواً، والسياسات والتدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي، لتذليل هذه المعوقات. وتؤدي أقل البلدان نمواً هي نفسها دوراً أكثر إيجابية، كما يتضح من اجتماعها مؤخراً في صن سيتي ومن مجموعة المقترحات الشاملة التي اتفقت عليها في ذلك الاجتماع، والتي قدمت رسمياً إلى العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سياتل.

٨٦ - وسيسبق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، انعقاد عدد من المؤتمرات العالمية الهامة، بما فيها المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر العاشر للأونكتاد، والجمعية الألفية،

والمؤتمر المعني بالتمويل والتنمية، فضلا عن الاجتماعات الاستعراضية للمؤتمرات السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن السكان والتنمية الاجتماعية والمرأة. ولا بد أن تحتل شواغل أقل البلدان نموا مكانة بارزة في تلك الاجتماعات. ويرجى أن تساعد نتائجها على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي سيتناولها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٨٧ - ولا قبل لأقل البلدان نموا بأن تذلل بمفردها التحديات التي تواجهها. ومن ثم فإن تدابير الدعم الدولية، المالية والتقنية والتجارية، ذات أهمية بالغة في استمرار التأثير على نموها وتنميتها مستقبلا. ولذلك، فإن ثمة حاجة عاجلة إلى عكس اتجاه التناقص الحالي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومواصلة إعطاء أقل البلدان نموا الأولوية في مخصصات المعونة. ومن شأن اتخاذ تدابير حاسمة ومبكرة للتخفيف من عبء الديون عن كاهل أقل البلدان نموا أن يساعد على إتاحة بعض الموارد الشحيحة لدعم الإنفاق على التنمية الاجتماعية والبشرية وتمويل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحرجة. وسيحسن هذا أيضا فرص تدفق رأس المال الخاص. وإن تخفيف القيود التي تكبل جانب العرض فيما يتعلق بالسلع والخدمات أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتمكين أقل البلدان نموا من استغلال الفرص المعززة المتاحة لها للوصول إلى الأسواق.

#### الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٠، المرفق.

(٣) انظر Human Development Report, 1993 (New York, Oxford University Press, 1993).

(٤) انظر تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

الحواشي (تابع)

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٩٠/٥٣، المرفق.

(٧) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية، روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
(WFS 96/REP).

(٨) انظر التقرير الختامي للمؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، فاليتا،  
٢٨ آذار/ مارس - ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (جنيف، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ١٩٩٨).

— — — — —